مخاطر عدم الالتزام وأثرها في ربحية المصارف الإسلامية
بحث تطبيقي في مصرف التعاون الإسلامي للسنوات من (2012-2016)

Risk of non-compliance and its impact on the profitability of Islamic banks
(Applied research in the Islamic Cooperation Bank)
For the years (2016-2012)

م. م. سالم سوادي حمود
باحث

الاستاذ المشارك د. أحمد علي أحمد
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص

يتناول هذا البحث مخاطر عدم الالتزام وتأثيرها في ربحية المصارف الإسلامية، ، فقد تم قياس وتحليل متغيرات البحث المتمثلة بمخاطر عدم الالتزام كمتغير مستقل، والربحية كمتغير تابع، إذ تم قياس الربحية من خلال ثلاث مؤشرات معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على إجمالي الودائع، وأظهرت نتائج البحث وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مخاطر عدم الالتزام وكل من مؤشر العائد على الموجودات ومؤشر العائد على إجمالي الودائع، في حين لم تكن هنالك علاقة بين مخاطر عدم الالتزام ومعدل العائد على حق الملكية. وقد أوصى البحث على الإدارة العليا لمصرف التعاون الإسلامي للاستثمار أن تعمل على إيجاد المنافذ الملائمة لتعزيز العائد المصرفي من خلال جذب الإيداعات المصرفية وتوجيه الاستثمارات نحو قنوات استثمارية تتلائم مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، والعمل على ضوء سياسة معتدلة توازن بين السيولة والربحية والأمان، بما يضمن المحافظة على دور تنافسي للمصرف مع المنافسين الآخرين.

Abstract

This research deals with the risks of non-compliance and its impact on the profitability of Islamic banks. Research variables were measured and analyzed as the risk of non-compliance as an independent variable and profitability as a dependent variable. The profitability was measured by three indicators ((rate of return on assets, rate of return on equity and rate of return on Total deposits)) The results of the research showed a significant relationship between the risk of non-compliance and the rate of return on assets and rate of return on total deposits, while there was no relationship between the risk of non-compliance and rate of return on ownership. The research recommended that the senior management of the Islamic Investment Bank should work to find the appropriate outlets to enhance the banking return by attracting bank deposits and directing investments towards investment channels that are compatible with the nature of Islamic banking work and working in the light of a moderate balance between liquidity, profitability and safety, On the competitive role of the bank with other competitors.

المحور الأول- منهجية البحث:

تتضمن منهجية البحث الآتي:

أولاً- المقدمة:

تكتسب المخاطر المصرفية أهمية متزايدة لدى المصارف، في حين تتعرض الصناعة المالية الإسلامية لمخاطر السوق والائتمان والتشغيل، وتنفرد بنوع إضافي من المخاطر بسبب الطبيعة المختلفة لأصولها وخصومها ونوع الصيغ الشرعية المستخدمة، إلا وهو مخاطر عدم الالتزام ، لذا لا يوجد عمل مصرفي خالي من المخاطرة أو يكون بمنأى عنها، فلابد من حسن تقييمها وتحليل عملياتها ودراسة العوامل الضاغطة والمؤثرة فيها ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة التي تعد من العوامل المهمة في نجاح عمل المصرف وضمان ديمومته واستمراره في السوق المصرفية وبعوائد مرضية ومخاطر متدنية. ومن هذا المنطلق برزت فكرة هذا البحث (مخاطر عدم الالتزام وأثرها في ربحية المصارف الإسلامية)، لذا تتجسد مساهمة هذا البحث في استجلاء الجوانب المعرفية لهذا الموضوع، ومحاولة الوصول إلى أثر العلاقة بين مخاطر عدم الالتزام المتمثلة بالالتزام بالضوابط الشرعية والالتزام بالمعايير الدولية، فضلاً عن الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي، بمؤشرات قياس الربحية.

ثانياً- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على مخاطر عدم الالتزام في مصرف التعاون الإسلامي، ومدى تطبيق المصرف لهذه المخاطر المتمثلة بمخاطر الضوابط الشرعية ومخاطر عدم الالتزام بالمعايير الدولية، فضلاً عن مخاطر عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي، وذلك لغرض الحفاظ على تحسين الأداء بما يخص مجال الربحية، ومعرفة الأثار المترتبة من خلال قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث.

ثالثاً- مشكلة البحث:

يعد الالتزام بالأنظمة والمعايير والتعليمات أحد أهم أسس وعوامل نجاح المصارف الإسلامية، فضلاً عن أنه يحافظ على سمعتها ومصداقيتها وعلى مصالح المساهمين والمودعين، ويوفر لها الحماية من العقوبات النظامية، فضلاً عن ذلك تحقيق الربحية الملائمة. كما يعد الالتزام مسؤولية شاملة ومتعددة الجوانب، وتقع على جميع الأطراف في المصارف الإسلامية بدءً من مجلس الإدارة والإدارة العليا وانتهاء بجميع الموظفين كل حسب صلاحياته والمهام المناطة به. لذا تتمثل مشكلة البحث في السؤال الآتي:

(هل تطبيق معايير عدم الالتزام بصورة سليمة يؤدي إلى نتائج حقيقية في ربحية مصرف التعاون الإسلامي).

رابعاً- أهداف البحث:

تتضمن أهداف البحث الآتي:

١-التعرف على مخاطر عم الالتزام في المصارف الإسلامية.

٢-إيضاح أسلوب قياس مخاطر عدم الالتزام في المصارف الإسلامية.

٣- قياس وتحليل مخاطر عدم الالتزام لمصرف التعاون الإسلامي.

٤- تحليل ربحية مصرف التعاون الإسلامي العراقي من خلال بعض المؤشرات المالية.

٥- قياس وتحليل علاقات الأثر بين متغيرات البحث.

٦- الوصول إلى النتائج والتوصيات المطلوبة.

خامساً- فرضية البحث:

من المتوقع أن يكون لمعيار مخاطر عدم الالتزام تأثيراً معنوياً في ربحية مصرف التعاون الإسلامي، وكما مبين في الفرضيات الفرعية الآتية:

١- هنالك تأثير معنوي بين مخاطر عدم الالتزام ومعدل العائد على الموجودات.

٢- هنالك تأثير معنوي بين مخاطر عدم الالتزام ومعدل العائد على حق الملكية.

٣- هنالك تأثير معنوي بين مخاطر عدم الالتزام ومعدل العائد على إجمالي الودائع.

سادساً- منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي ومنهج التحليل الإحصائي البرنامج الإحصائي في العلوم الاجتماعية (SPSS)، وبرنامج (Excel)، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي في تفسير نتائج قياس مخاطر عدم الالتزام وتحليل الربحية وأثبات فرضيات البحث. وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- **الارتباط البسيط:** أداة إحصائية تستخدم لقياس قوة واتجاه علاقة الارتباط ما بين متغيرين اثنين فقط، فإذا كانت قيمة معامل الارتباط (٠,٥) فما فوق فإن ذلك يعني أن الارتباط قوي إلى أن يصل إلى (١) عدد صحيح وهذا يعني أن الارتباط تام[١].

٢- **الانحدار الخطي البسيط:** أداة إحصائية تستخدم لوصف العلاقة ما بين متغيرين عن طريق إيجاد معادلة تقيس حجم التغير في المتغير التابع اعتماداً على تغير المتغير المستقل[٢].

٣- **اختبار (F):** وهو من الاختبارات الإحصائية الأكثر دقة في تحديد معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة، فإذا كانت (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية كانت العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل معنوية، أي يوجد تأثير قوي للمتغير المستقل في المتغير التابع[٣].

٤- **اختبار (T):** يبين معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، إن كانت معنوية أم غير معنوية، وتكون معنوية عندما تكون (T) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية أي يوجد تأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع[٤].

---

[1]- Meson, Robert D. & Douglas A. Lind & William G. Marshal: "Statistical techniques in Business and economics" 10th ed McGraw- Hill, Inc, New York, 1999 P: 426.

[2] - Triola, F. Mario: "Essentials of statistics" 3rd ed Pearson education. Inc, USA, 2008 P: 509.

[3] -Seagull, F. Andraw: "Practical Bussiness Statistic" 5th Ed McGraw-Hill, Inc., New York, 2003 P: 672.

[4] - Blumen, G. Allen: "Elementary Statistic a Step Stip Abruch" 3rd McGraw-Hill, Inc., New York, 1998 P: 378.

٥- **معامل التحديد:** يعد هذا المقياس من أهم مقايس القوة التفسيرية والتنبؤية للنماذج المقدرة يوضح مقدار ما يفسره المتغير المستقل من انحراف في المتغير التابع، ويكون ما بين الصفر والواحد، فكلما ارتفعت قيمة معامل التحديد كان ذلك مؤشراً على أن المتغير المستقل ذو تأثير كبير على المتغير التابع.

سابعاً- مصادر جمع المعلومات:

تتمثل مصادر جمع المعلومات من خلال الآتي:

١- **مصادر أولية:** تم استجلاء معلومات مخاطر عدم الالتزام من خلال نموذج قياس[٥] لغرض قياس متغير البحث المستقل مخاطر عدم الالتزام (مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية، مخاطر عدم الالتزام بالمعايير الدولية، مخاطر عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي). وتم استخراج ربحية مصرف التعاون الإسلامي من خلال مؤشرات الربحية (معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على إجمالي الودائع)، فضلاً عن تحليل المؤشرات متغيرات البحث، والزيارات الميدانية لعينة البحث مصرف التعاون الإسلامي.

٢- **مصادر ثانوية:** وتتمثل في المصادر العلمية من الكتب والمراجع والدوريات والتشريعات والتقارير السنوية لمصرف التعاون الإسلامي والبنك المركزي العراقي خلال مدة البحث.

ثامناً- حدود البحث:

١- **الحدود المكانية:** مصرف التعاون الإسلامي.

٢- **الحدود الزمانية:** السنوات من (٢٠١٢-٢٠١٦)، ولغرض إجراء التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث المستقلة والتابعة، فقد تم اعتماد البيانات الفصلية لتكون عدد المشاهدات (٤×٥=٢٠).

٣- **الحدود البشرية:** الإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، مراقب الامتثال.

تاسعاً- هيكل البحث:

تمثلت هيكلية البحث بثلاث محاور، إذ تم تناول منهجية البحث من خلال المحور الأول، في حين ضم المحور الثاني الجانب النظري ماهية مخاطر عدم الالتزام ومؤشرات الربحية، والمحور الثالث تم تناول الجانب التطبيقي للبحث مخاطر عدم الالتزام وتأثيرها في ربحية مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار من خلال قياس وتحليل مخاطر عدم الالتزام وقياس وتحليل ربحية المصرف بواسطة بعض المؤشرات المالية ومن ثم تحليل

---

[٥] - تم اعتماد نموذج القياس بالاعتماد على:
محمد البلتاجي: المصارف الإسلامية (النظرية – التطبيق - التحديات)، مكتبة الشروق الدولية – القاهرة، ط/١، ٢٠١٢ ص ١١٠-١١٢.

علاقات الأثر بين مخاطر عدم الالتزام والربحية فضلاً عن اختبار فرضيات البحث، وتم ختام البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

المحور الثاني- مخاطر عدم الالتزام ومؤشرات الربحية:

يتضمن هذا المحور فرعين وكالآتي:

الفرع الأول- مخاطر عدم الالتزام:

أولاً- مفهوم المخاطر:

الخطر بصفة عامة هو عدم اليقين الذي يكتنف الأحداث المستقبلية، وهو اصطلاحاً يعبر عن احتمال الإصابة والضرر الذي يمكن أن يصيب الأفراد والممتلكات، وهنا يشار إلى أن الوجه السلبي للخطر هو الأكثر شيوعاً في الأدبيات ولدى رجل الشارع على حد سواء.

والخطر بمعنى حدث (Event) أو تهديد (Hazard) فيستخدم للإشارة إلى الضرر أو الخسارة المحتملين مثل آثار الزلزال أو البركان أو السرقة ، أما الخطر بمعنى (Risk) فهو احتمال تحقق تلك أو وقوع هذا الضرر [٦].

وتعرف المخاطر على أنها توقع اختلافات بين المخطط المطلوب والمتوقع حدوثه [٧]. وقد ورد في قاموس وبستر تعريف المخاطر (Risk) " بأنها خطر أو مجازفة ، أو التعرض إلى خسارة أو ضرر ، فالمخاطر تشير إلى الفرصة أو وقوع حدث غير مريح [٨]. وعرفت المخاطر أيضاً بأنها عدم التأكد من وقوع الخسارة أو عدم اليقين من تحقق النتيجة المخطط لها [٩].

وإنها تشير إلى تقلب العوائد وعدم استقرارها ، أو التقلبات في القيمة السوقية للمصرف [١٠]. وأيضاً هي حالة عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على اساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة في الماضي [١١].

إن عدم انتظام العوائد يرجع إلى حالة عدم اليقين للتنبوء بالاستثمارات المستقبلية ، إذ من المحتمل أن يعطي عائداً مثلاً نسبة (١٥%) في حالة استقرار الاوضاع الاقتصادية ، وممكن أن يحقق خسارة مثلاً بنسبة (١٠%) في حالة عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية [١٢]. وعادة ما تكون هذه المخاطر مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة المالية) ، إذ أن المصارف تكون في وضع مالي لا

---

[٦] - مدحت أنور نافع: إدارة المخاطر النظرية والتطبيق، دار اجيال للنشر والتوزيع - القاهرة، ط/٢ ، ٢٠١٣ ص ١٧.

[٧] - حمزة عبد الكريم محمد حماد: مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار النفاش – القاهرة، ط/١ ، ٢٠٠٨ ص ٢٩.

[8] -- Webester New Twenteth cwntury Dictionary, 2 second, 1999, USA.

[9] - The Orange Book: Management of Risk - Principles and Concepts, Published with the permission of HM Treasury on behalf of the Controller of Her Majesty's Stationery Office, Crown copyright, 2004: p7.

[١٠] - صادق راشد الشمري: سياسات الإقراض وسبل تطويرها في المصارف العراقية الواقع – والأفاق المستقبلية، مطبعة العزة – بغداد، ط/١ ، ٢٠٠٦ ص ٧٠.

[11]- Megginson, William: Corporate Finance Theory Reading, mass Adison wisely, 1997: p95.

[12] - Geoffrey, Hirt, and Stanley: Fundamental of investment Management H 4th. Ed Ir, win, Hom wood, Ill, 1993: p14.

تستطيع فيه مقابلة التزاماتها من أصولها الجارية [١٣]، وهذا ما أكد عليه (Gitman) باختلاف العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة [١٤].

ثانياً- ماهية مخاطر عدم الالتزام:

تنشأ هذه المخاطر من عدم الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم الالتزام بالمعايير الدولية، وأيضاً عدم الالتزام بتوجيهات الجهات الرقابية والإشرافية (البنوك المركزية). وقد يتعرض المصرف الإسلامي إلى العقوبات ، سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين لارتكابه مخالفات ، وأغلب هذه المخالفات تكون على شكل عقوبات من الجهة الرقابية والإشرافية (البنوك المركزية) [١٥].

وبالطبع فإن تلك العقوبات ، أياً كان نوعها لها مخاطرها، إذ قد تكون هذه العقوبات بحق المصرف معلومة في الأوساط المصرفية ، بأنه مصرف غير ملتزم بأنظمة ولوائح الجهة الرقابية والإشرافية، وقد تتسرب تلك المعلومات إلى قطاع كبير من المودعين والجمهور ، فتؤثر سلباً على قدرة المصرف في استقطاب موارد مالية جديدة، باعتباره مصرفاً مخالفاً للقوانين والأنظمة [١٦].

وينبغي على السلطات الرقابية والإشرافية (البنوك المركزية) التأكد من أن لدى المؤسسات المالية الإسلامية آليات كافية للالتزام وتشمل ما يلي [١٧]:

١- توافر هيكل تنظيمي محدداً بصورة واضحة، ومؤهلاً بشكل كاف، وفيه أعداد كافية من العاملين.

٢- بيان واضح للصلاحيات والمسؤوليات.

٣- سياسات وإجراءات تتعلق بمطابقة المنتجات والأنشطة للشريعة الإسلامية.

٤- وجود نظام مراقبة مستقل للتأكد من الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية.

٥- على السلطات الرقابية والإشرافية أن تضع تعليمات معتمدة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للتأكد من الوفاء بالتزاماتها الاستثمارية اتجاه أصحاب حسابات الاستثمار.

٦- على السلطات الرقابية والإشرافية أن تتأكد من تطبيق معايير المراجعة التي يجري تنفيذها على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بشكل صحيح فيما يتعلق بتقييم ملائمة توزيع المخصصات وتقديم تقارير الأرباح على أصحاب حسابات الاستثمار.

٧- مدى الضغوط التي تمارسها الإدارة على الهيئة الشرعية لإجازة بعض التصرفات[١٨].

---

[13] - Gleason, James T: Risk The New Management Imperative in Finance Bloomberg press, Princeton, New Jersey, 2000: p21.

[14] -- Gitman, Lawrence J: Principle of management Finance, 9th Edition copyright by Lawrence J. Gitman , USA , 2000:p 430.

[١٥] - سامر مظهر قنطقجي: صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، شعاع للنشر– سوريا ، ط/١ ٢٠١٠ ص ٤٤٥.

[١٦] - فضل عبد الكريم محمد: تعثر سداد الديون في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة وادي النيل – كلية العلوم الإسلامية والعربية ، ٢٠٠١ ص ٢٠٠٣.

[17]- Guiding Principles of Risk Management for Institutions, (Other Than Insurance Institutions), Item 150-152, Offering Only Islamic Financial Services, Islamic Financial Services Board, December 2005: p30.

وأيضاً ورد في المبادئ الإرشادية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الأتي [١٩]:

١- المبدأ (١-٧) ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، اعتماد أنظمة وضوابط مناسبة، بما في ذلك وجود هيئة شرعية / مستشار شرعي.

٢- المبدأ (٢-٧) ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، اعتماد اليات مناسبة لحماية مصالح جميع مقدمي الأموال، إذ من الممكن أن تختلط أموال أصحاب حسابات الاستثمار مع أموال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخاصة، وينبغي عليها ضمان أن يتم وضع أسس لتوزيع الموجودات والإيرادات والمصروفات والأرباح، والعمل على تطبيق هذه الأسس في التوزيع.

ثالثاً- أنواع مخاطر عدم الالتزام:

تتضمن مخاطر عدم الالتزام الأنواع الآتية [٢٠]:

١- **مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية:** تنبع أهمية تلك المخاطر من أن الضوابط الشرعية تعد الخاصية الرئيسة للمصارف الإسلامية، والتي يهتم المتعاملون معها بالتأكيد من مدى التزام المصرف بتلك الضوابط، إذ أن من عناصر نجاحها هو مصداقيتها في الالتزام الشرعي. وأن الالتزام بالضوابط الشرعية يقع على عاتق هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي، وقد ورد في قانون المصارف الإسلامية العراقي رقم (٤٣) لسنة (٢٠١٥)، المادة – ٧ – أولاً ب: تتألف هيئة الرقابة الشرعية من (٥) خمسة أعضاء يكون (ثلاثة) منهم في الأقل من ذوي الخبرة في الفقه الإسلامي وأصوله (واثنان) منهم في الأقل من ذوي الخبرة والاختصاص في الأعمال المصرفية والقانونية والمالية وبموافقة البنك المركزي. **ويمكن قياس مخاطر عدم الالتزام من خلال المعايير الآتية:**

أ- وجود هيئة شرعية.

ب- وجود إدارة للرقابة والمراجعة الشرعية.

ت- وجود نماذج وعقود منضبطة شرعياً.

٢- **مخاطر عدم الالتزام بالمعايير الدولية:** وتأتي أهمية التزام المصارف الإسلامية بالمعايير الدولية من طبيعة معاملاتها الدولية التي تتوقف على مدى التزام المصرف والوفاء بتلك المعايير، إذ أن عدم الالتزام بها قد يؤدي إلى عدم قبول المصرف من قبل المجموعة الدولية،

---

[١٨] - رائد نصري أبو مؤنس: مخاطر السمعة والالتزام بالشريعة في المصارف الإسلامية، مجلة علوم الشريعة والقانون، كلية الشريعة – الجامعة الاردنية، المجلد (٤٣ العدد ١ لسنة ٢٠١٦)، ص ٢٢١.

[19] -Guiding Principles of Risk Management For Institutions, Former source, p:2.

[٢٠] - محمد البلتاجي: المصارف الإسلامية (النظرية – التطبيق - التحديات)، مكتبة الشروق الدولية – القاهرة، ط/١، ٢٠١٢ ص ١٠٩-١١٠.

وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع التصنيف الائتماني للمصرف. **ويمكن قياس مخاطر عدم الالتزام بالمعايير الدولية عن طريق المعايير الآتية:**

أ- الوفاء بنسبة كفاية رأس المال (معيار بازل).

ب- وجود إدارة للرقابة على المخاطر.

ت- تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.

٣- **مخاطر عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي:** على المصارف الإسلامية الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي باعتباره الجهة الرقابية والإشرافية، وفي حالة عدم الالتزام قد يؤدي إلى تعرض المصرف إلى عقوبات مادية ومعنوية، وقد يؤدي أيضاً إلى تجميد بعض أنشطة المصرف، مما يزيد من حدة المخاطر التي يتعرض لها المصرف الإسلامي. ويتطلب الأمر وجود قوانين وتعليمات وقواعد خاصة بالمصرفية الإسلامية تمكن من الرقابة على أنشطتها بما يتناسب وطبيعتها. **ولغرض قياس مدى التزام المصرف الإسلامي بتعليمات البنوك المركزية يمكن استخدام المعايير الآتية:**

أ- وجود قوانين منظمة للعمل المصرفي الإسلامي.

ب- وجود رقابة على العمليات المصرفية الإسلامية.

ت- وجود بيانات ومعلومات دورية عن المصرفية الإسلامية.

شكل (١): أنواع مخاطر عدم الالتزام التي تتعرض لها المصارف الإسلامية

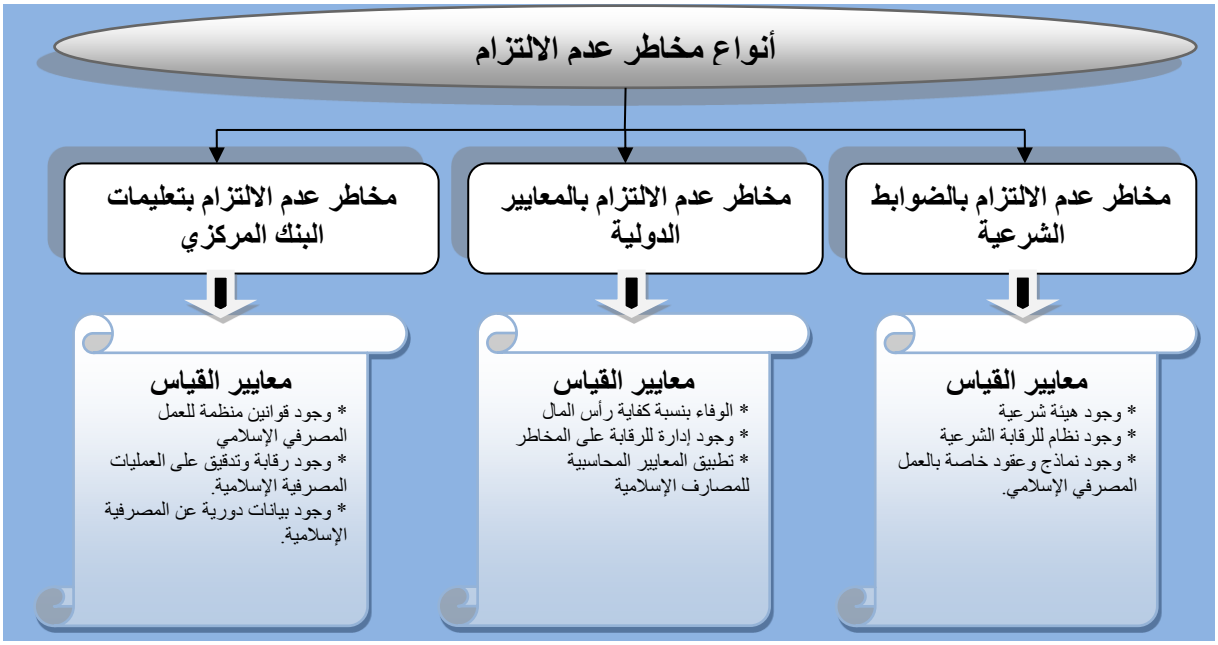

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية (النظرية – التطبيق – التحديات)، ٢٠١٢.

الفرع الثاني– مؤشرات قياس ربحية المصرف:

مؤشرات الربحية تتمثل الربحية في الفائض المالي المتحقق للمصرف نتيجة زيادة الإيرادات على تكاليف العمليات، وتهتم نسب الربحية بشكل عام بقياس وتقييم قدرة المشروع على تحقيق أرباح من العمليات المصرفية أو من الموجودات المتاحة، ويعد مؤشر الربحية من المؤشرات المهمة من وجهة نظر كل من أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار الملاك وتعد ضماناً للمصرف وقدرته على الاستمرار والنمو [٢١]. وفيما يلي أهم مؤشرات الربحية:

أولاً– معدل العائد على الموجودات: ويسمى أيضاً معدل العائد على الاستثمار ، يقيس هذا المعدل أو النسبة مدى ربحية الموجودات أو الإنتاجية النهائية للموجودات ، وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس المصرف ، كلما كان أداء المصرف أفضل وأنه يحقق أرباحاً جيدة ، وغالباً ما يكون المعدل الصناعي لهذه النسبة هو (١٢%) [٢٢].

$$\text{معدل العائد الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}} = 100\%$$

ثانياً– معدل العائد على حق الملكية: يمثل العائد على حق الملكية المقياس الأكثر أهمية لربحية المصرف وذلك لأنه يحدد مدى ملائمة أداء المصرف عبر جميع فئات الربحية [٢٣]، ويقيس معدل

[٢١]-،محمد المبروك ابو زيد: التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر – الرياض، ط/٢ ، ٢٠٠٩ ص ١٦١.
[٢٢] جليل كاظم مدلول العارضي: الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر والتوزيع – الأردن، ط/١ ، ٢٠١٤ ص ٦٧.
[23] -See all of the:
- Koch, W. Timothy: Bank management, Rinehart & Winston, Inc , avenue, Fifth Edition, 1988 p:82.

العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين ويكشف عن أداء الإدارة ، ولهذا فإن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤة ، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية ، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ بالقروض ، ويحسب هذا المعدل للعائد بتقسيم صافي الدخل على حق الملكية التي تشمل (رأس المال المدفوع ، وعلاوات الإصدار ، والأرباح المحتجزة) ، وتبلغ النسبة المعيارية له (٢٢%) [٢٤].

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} = 100\%$$

ثالثاً– معدل العائد على إجمالي الودائع: تعكس مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع، وذلك من خلال توظيف بمختلف الأنشطة، وما يترتب على ذلك من زيادة عوائد المصرف.

$$\text{معدل العائد على إجمالي الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الودائع}} = 100\%$$

- George H. Hempel, Donald G. Simonson: Bank Management – Text & Cases, Fourth Edition, U.S.A. 1999 p:62.

[٢٤] - محمد علي العامري: الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر – الاردن، ط/١ ، ٢٠١٣ ص ٨٩.

المحور الثالث– الجانب التطبيقي للبحث:

يتضمن هذا المحور الجانب التطبيقي للبحث على وفق ثلاث فروع، إذ يتناول الفرع الأول قياس وتحليل مخاطر عدم الالتزام، وفي الفرع الثاني يتم قياس وتحليل الربحية، بينما يتناول الفرع الثالث أثر مخاطر عدم الالتزام في ربحية مصرف التعاون الإسلامي، وفقاً للآتي:

الفرع الأول– قياس وتحليل مخاطر عدم الالتزام:

سيتم قياس وتحليل مخاطر عدم الالتزام من خلال وسيلة جمع البيانات نموذج قياس تم إعداده ووضع مؤشراته والنسب المعيارية على وفق دراسة الدكتور محمد البلتاجي[٢٥]، والتي إجراءها على مجموعة من المصارف الإسلامية والذي توصل من خلالها إلى هذا النموذج، فكلما زادت النسبة المئوية لتحقق المعيار كلما انخفضت مخاطر المصرف ، ويتضح ذلك من نتائج القياس. لذا سيبين الجدول الآتي نتائج قياس مؤشرات معيار مخاطر عدم الالتزام. **جدول (١): نتائج قياس مخاطر عدم الالتزام لمصرف التعاون الإسلامي للسنوات من (٢٠١٢-٢٠١٦).**

ت	أنواع المخاطر	الوزن النسبي للمعيار	معايير ومؤشرات قياس المخاطر	معدل قياس المخاطر				
				2012	2013	2014	2015	2016
أولاً	عدم الالتزام بالضوابط الشرعية	34%	١- وجود هيئة شرعية.	11.9%	11.9%	11.9%	11.9%	11.9%
			٢- وجود إجراءات وخطط للرقابة الشرعية.	0%	0%	0%	0%	0%
			٣- وجود نماذج وعقود خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي.	0%	11.9%	11.9%	11.9%	11.9%
			المجموع	**11.9%**	**23.8%**	**23.8%**	**23.8%**	**23.8%**
ثانياً	عدم الالتزام بالمعايير الدولية	32%	١- الوفاء بنسبة كفاية رأس المال.	8%	8%	8%	8%	8%
			٢- وجود إدارة للرقابة على المخاطر.	0%	0%	16%	16%	16%
			٣- تطبيق المعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية.	0%	0%	0%	0%	0%
			المجموع	**8%**	**8%**	**24%**	**24%**	**24%**
ثالثاً	عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي	34%	١- وجود قوانين تنظم العمل المصرفي الإسلامي.	0%	0%	0%	0%	11.9%
			٢- وجود رقابة وتدقيق على العمليات المصرفية الإسلامية.	0%	0%	0%	13.6%	13.6%
			٣- وجود بيانات دورية عن المصرفية الإسلامية.	0%	0%	0%	0%	0%
			المجموع	**0%**	**0%**	**0%**	**13.6%**	**25.5%**
مجموع الوزن النسبي للمعيار		**100 %**	**مجموع تحقق معدل قياس المخاطر**	**19.9%**	**31.8%**	**47.8%**	**61.4%**	**73.3%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التي تم استحصالها من مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار.

على ضوء ما تقدم من نتائج تحليل مؤشرات قياس مخاطر عدم الالتزام، يتبين الآتي:

أولاً– مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية:

[٢٥] - لمزيد من المعلومات:
محمد البلتاجي: المصارف الإسلامية (النظرية – التطبيق - التحديات)، مكتبة الشروق الدولية – القاهرة، ط/١، ٢٠١٢.

يتضح من مؤشر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية بأن الوزن النسبي لمخاطر هذا المؤشر هي (٣٤%) من إجمالي مخاطر عدم الالتزام الـ (١٠٠%)، وقد حصل هذا المؤشر من خلال بيانات نتائج المقياس وحسب سنوات الدراسة (١١,٩% ، ٢٣,٨% ، ٢٣,٨% ، ٢٣,٨% ، ٢٣,٨%)، وكما مبين في المؤشرات الفرعية الآتية:

١-**مؤشر وجود هيئة شرعية:** حصل هذا المؤشر وحسب سنوات الدراسة على التوالي (١١,٩% ، ١١,٩% ، ١١,٩% ، ١١,٩% ، ١١,٩%) وذلك لتحقق وجود هيئة شرعية في المصرف مكونة من ثلاث أعضاء ومقرر الهيئة الشرعية. وقد ورد في قانون المصارف الإسلامية العراقي رقم (٤٣) لسنة (٢٠١٥)، المادة – ٧ – أولاً ب: تتألف هيئة الرقابة الشرعية من (٥) خمسة أعضاء يكون (ثلاثة) منهم في الأقل من ذوي الخبرة في الفقه الإسلامي وأصوله (واثنان) منهم في الأقل من ذوي الخبرة والاختصاص في الأعمال المصرفية والقانونية والمالية وبموافقة البنك المركزي. وورد أيضاً في المادة – ٨ – تتولى الهيئة الشرعية المهام الآتية[٢٦]:

أ- مراقبة أعمال المصرف وأنشطته ومدى التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية.

ب- الاطلاع على تقارير قسم التدقيق الشرعي في المصرف أو الفرع.

ت- إعداد التقارير عن الأمور التي تحال إليها من مجلس الإدارة.

تقديم تقرير عن نشاطاتها وعن مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية إلى مساهمي المصرف في اجتماعهم العام الذي يعقد سنوياً، أو مجلس الإدارة بالنسبة للمصرف الحكومي.

ث- أبداء الرأي في أعمال المصرف وأنشطته وعقوده وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ج- النظر في الأمور التي تكلف بها من قبل مجلس إدارة المصرف.

إن المصرف العينة يعمل على تطبيق ما جاء في فقرات قانون المصارف الإسلامية العراقي، فضلاً عن زيادة عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بعد استحصال موافقة البنك المركزي.

٢- **مؤشر وجود إجراءات وخطط للرقابة الشرعية:** لم يتحقق لدى مصرف التعاون الإسلامي هذا المؤشر ممكن أن يعتمد عليه في وضع إجراءات وخطط موضوعة مسبقاً للرقابة الشرعية، لذا حصل هذا المؤشر وحسب سنوات الدراسة وعلى التوالي (صفر %). وحسب المقابلة الشخصية مع الإدارة التنفيذية للمصرف إن المصرف يعمد بالتشاور مع الهيئة الشرعية للمصرف على وضع الآلية المناسبة لتطبيق هذا المؤشر بما يساهم في تعزيز الدور الرقابي للهيئة الشرعية[٢٧].

٣- **مؤشر وجود نماذج وعقود خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي:** لم يتحقق هذا المؤشر للسنة (٢٠١٢) بحصوله على نسبة تحقق بلغت (صفر %)، وبعد ذلك تم إنشاء نماذج وعقود خاصة بالعمل المصرفي فيما تخص المنتجات المستخدمة في تمويل المرابحات والبيع بالتقسيط ومرابحات

[٢٦] - الوقائع العراقية – العدد (٤٣٩٠) في ٢٠١٥/١٢/٧.
[٢٧] - تمت المقابلة بتاريخ (٢٠١٧/٥/٦).

الاعتمادات المقتصرة حالياً في عقود التمويل، وقد حصل هذا المؤشر للسنوات من (٢٠١٣-٢٠١٦) على نسبة تحقق بلغت على التوالي (١١,٩% ، ١١,٩% ، ١١,٩% ، ١١,٩%).

يتضح مما تقدم من نتائج قياس مؤشر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية ارتفاع مخاطر هذا المؤشر للسنة (٢٠١٢)، لحصوله على نسبة تحقق بلغت (١١,٩%) من مجموع (٣٤%) تمثل مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية. وارتفع بعد ذلك المؤشر للسنوات (٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) ليصل إلى (٢٣,٨%) لتنخفض بذلك مخاطر هذا المؤشر، وذلك لتحقق وجود هيئة شرعية، فضلاً عن وجود نماذج وعقود خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي.

ثانياً- مخاطر عدم الالتزام بالمعايير الدولية:

شهد مؤشر مخاطر عدم الالتزام بالمعايير الدولية وعلى مدى سنوات الدراسة نسبة تحقق بلغت (٨% ، ٨% ، ٢٤% ، ٢٤% ، ٢٤%) من مجموع (٣٢%) التي تمثل النسبة المعيارية لقياس مخاطر عدم الالتزام بالمعايير الدولية وكما مبين في المؤشرات الفرعية الآتية:

١- **مؤشر الوفاء بنسبة كفاية رأس المال:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي ركزت عليها معايير لجنة بازل وكذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية، لذا عمد البنك المركزي العراقي على الوفاء بمتطلبات هذا المعيار بالرغم من صعوبة التطبيق في ظل البيئة المصرفية العراقية وخاصة في معادلة احتساب كفاية رأس المال في مقام المعادلة باستبعاد مخاطر التشغيل والسوق والاكتفاء بحساب الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية وخارج الميزانية ، وقد تم تحقق هذا المؤشر لمصرف التعاون الإسلامي ، إذ بلغت النتائج وحسب سنوات الدراسة وعلى التوالي (٨% ، ٨% ، ٨% ، ٨% ، ٨%).

٢- **مؤشر وجود إدارة للرقابة على المخاطر:** يتعلق هذا المؤشر بمدى توافر اقسام للمخاطر المصرفية تعني بالرقابة على المخاطر لدى المصارف الإسلامية، لم يتحقق هذا المؤشر للسنتان (٢٠١٣-٢٠١٢) وقد حصل على نسبة تحقق بلغت (صفر %)، وفي السنوات من (٢٠١٦-٢٠١٤) تم تحقق هذا المؤشر وبنسبة تحقق بلغت (١٦%)، وذلك بإنشاء قسم جديد لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء توجيهات البنك المركزي العراقي للمصارف الإسلامية بتاريخ (٢٠١٥/٣/٩) بضرورة تأسيس أقسام خاصة وتفعيل دور الأقسام القائمة للمخاطر للمصرفية وفقاً للمعايير الدولية، واستناداً إلى قانون المصارف العراقي المرقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤)، والملاحظ أن مصرف التعاون الإسلامي قام بإنشاء قسم للمخاطر المصرفية من سنة (٢٠١٤) قبل توجيه البنك المركزي العراقي.

٣- **مؤشر تطبيق المعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية:** تعد المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة معايير منظمة للعمليات المحاسبية للصيرفة الإسلامية، وهي المرجع المحاسبي التي ترجع إليها المؤسسات المالية الإسلامية في تسيير أعمالها المحاسبية، والتي تتطابق مع المعايير الدولية مع أبداء عليها الطابع الشرعي الإسلامي في التعاملات مع المصرفية الإسلامية. لم يتحقق هذا المعيار لدى مصرف التعاون الإسلامي ولا لدى المصارف العراقية الإسلامية الأخرى،

معتمداً في تطبيق المعايير المحاسبية المطبقة على المصارف التقليدية. تشير نتائج مؤشر عدم الالتزام بالمعايير الدولية بأن الوزن النسبي لهذا المعيار هو (٣٢%) والمتحقق منه حسب سنوات الدراسة (٨% ، ٨% ، ٢٤% ، ٢٤%)، مما يدل على ارتفاع المخاطر في هذا المؤشر للسنتان (٢٠١٢-٢٠١٣)، وقد انخفضت هذه المخاطر للسنوات من (٢٠١٦-٢٠١٤) لتصل نسبة التحقق (٢٤%) والتي تمثل تحقق مؤشر الوفاء بنسبة كفاية رأس المال ومؤشر وجود إدارة للرقابة على المخاطر.

ثالثاً- مخاطر عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي:

تعد البنوك المركزية هي الجهات الرقابية والإشرافية على المصارف، ومن ثم على هذه المصارف تطبيق القرارات والتعليمات الصادرة من هذه الجهات، والهدف من ذلك المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، لذا أن تطبيق القرارات والتعليمات للجهات الرقابية والإشرافية يمثل حالة من الاطمئنان للمؤسسات المالية المصرفية. في هذا المعيار المهم قد تم قياس مؤشراته للمصرف عينة الدراسة وللسنوات من (٢٠١٢-٢٠١٦) وكانت نتائج المؤشرات الفرعية وفق الآتي:

١- مؤشر وجود قوانين تنظم العمل المصرفي الإسلامي.
٢- مؤشر وجود رقابة وتدقيق على العمليات المصرفية الإسلامية.
٣- مؤشر وجود بيانات دورية عن المصرفية الإسلامية.

المؤشرات أعلاه نمثل مقياس لمخاطر عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي، وأن الوزن النسبي بكافة مؤشراته الثلاث هو (٣٤%)، المتحقق منه حسب سنوات الدراسة (صفر % ، صفر % ، صفر % ، ١٣,٦% ، ٢٥,٥%)، مما يدل على ارتفاع المخاطر في هذا المعيار للسنوات من (٢٠١٢-٢٠١٥). ومن ثم انخفضت هذه المخاطر لسنة (٢٠١٦) لتصل نسبة التحقق (٢٥,٥%) والتي جاءت نتيجة تحقق الآتي:

أ- وجود قوانين تنظم العمل المصرفي الإسلامي: إذ تم إصدار قانون ينظم العمل المصرفي الإسلامي في العراق لذا تحقق هذا المؤشر. وبانتظار أن يقوم البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف الإسلامية. وذلك وفق ما ورد في المادة – ١٥ – من قانون المصارف الإسلامية والتي خولت البنك المركزي بإصدار تعليمات تسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

ب- وجود رقابة وتدقيق على العمليات المصرفية: عمد مصرف التعاون الإسلامي على إنشاء وحدة رقابة وتدقيق شرعي مستقلة عن الرقابة الداخلية للمصرف ترتبط حسب الهيكل التنظيمي للمصرف بالمدير المفوض وهيئة الرقابة الشرعية.

لابد من الاشارة إلى أن عدم التزام المصرف العراقي الإسلامي بتعليمات البنك المركزي كما مبين في نتائج قياس هذا المعيار، هي لعدم توافر قانون أو تعليمات خاصة بالصيرفة الإسلامية لسنوات الدراسة من (٢٠١٢ – ٢٠١٥)، إذ أن التعليمات التي تصدر من البنك المركزي العراقي هي تعليمات تخص المصارف التقليدية لكنها بنفس الوقت يتم تطبيقها على المصارف الإسلامية، والمصرف العينة

يطبق تعليمات البنك المركزي فيما يخص التعليمات العامة التي تشمل المصارف ككل. والشكل أدناه يبين نتائج قياس مؤشرات مخاطر عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي.

شكل (٢)

نتائج قياس مؤشرات مخاطر عدم الالتزام لمصرف التعاون الإسلامي لسنة (٢٠١٢-٢٠١٦).

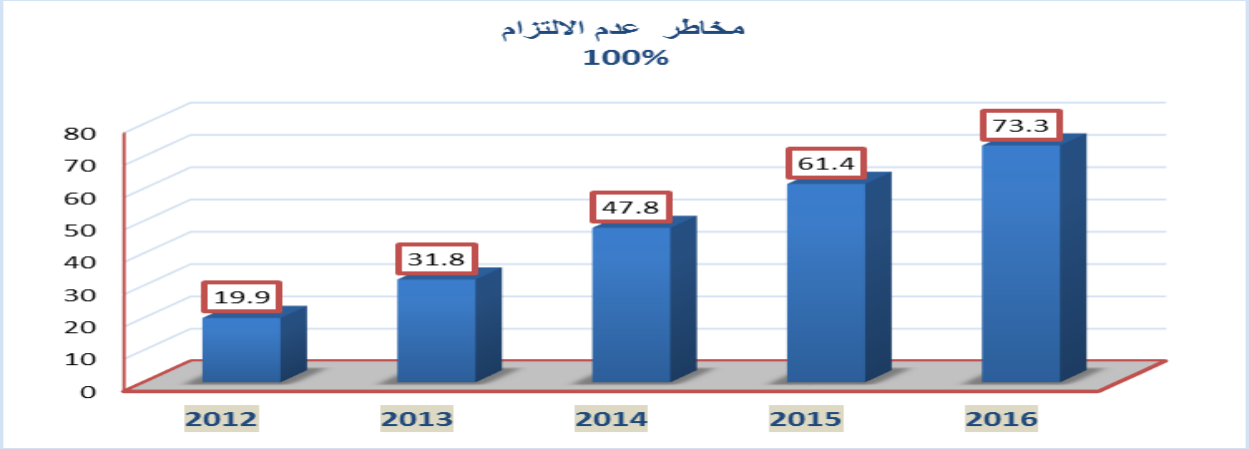

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نموذج قياس المخاطر المصرفية ملحق ().

الفرع الثاني- تحليل ربحية مصرف التعاون الإسلامي:

يتضمن هذا الفرع تحليل ربحية مصرف التعاون الإسلامي وذلك لغرض الاطلاع على أنشطته المالية والاستثمارية والمجالات التي يتم توظيف الأموال فيها، وذلك حسب سنوات البحث من (٢٠١٢-٢٠١٦)، وسنعتمد على تحليل المؤشرات المالية من خلال استخدام النسب المالية للاستفادة منها في الحصول على البيانات اللازمة، وقد تمثلت هذه النسب ونتائجها كما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٢): نتائج تحليل مؤشرات الربحية لمصرف التعاون الإسلامي.

المؤشر	سنوات البحث				
	2012	2013	2014	2015	2016
معدل العائد على الموجودات	11.9÷315.6=3.7%	9.1÷306.6=0.3%	3.7÷221.8=1.7%	0.5÷243.9=0.2%	1.6÷239.5=0.7%
معدل العائد على حق الملكية	11.9÷104.5=11.4%	9.1÷105.1=8.7%	3.7÷105.6=3.5%	0.5÷151.4=0.3%	1.6÷152.6=1.0%
معدل العائد على اجمالي الودائع	11.9÷184.9=6.4%	9.1÷167.3=5.4%	3.7÷79.0=4.7%	0.5÷60.1=0.8%	1.6÷52.1=3.0%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد بيانات التقارير السنوية لمصرف التعاون الإسلامي.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه الآتي:

أولاً- معدل العائد على الموجودات:

تبين نتائج هذا المؤشر التراجع الواضح في مؤشر معدل العائد على الموجودات، فبعد أن بلغ نسبة (٣,٧%) لسنة (٢٠١٢)، اخذ بالتراجع لسنة (٢٠١٣) ليبلغ معدله (٠,٣%)، ومن ثم يرتفع في سنة (٢٠١٤)

ليبلغ معدله (١,٧%)، وبعدها عاودت النسبة للانخفاض بصورة كبيرة لتصل إلى (٠,٢%) لسنة (٢٠١٥) وذلك بسبب انخفاض صافي الأرباح المتحققة وارتفاع قيمة الموجودات، وعاودت النسبة بالارتفاع الطفيف لسنة (٢٠١٦) لتصل إلى (٠,٧%).

إن هذه النسب المتحققة لمعدل العائد على الموجودات نسب منخفضة ولا تمثل التوظيف الأمثل لموجودات المصرف وبما يلائم النسبة المعيارية المتعارف عليها الـ (١٢%)، وكما معلوم فإن هذا المؤشر كلما كان مرتفعاً كلما كان أداء المصرف أفضل وأنه يحقق أرباحاً وضمن المعدلات المتعارف عليها.

ثانياً- معدل العائد على حق الملكية:

أظهر هذا المؤشر انخفاضاً مستمراً للسنوات من (٢٠١٢-٢٠١٥) إذ بلغت النسب على التوالي (١١,٤%، ٨,٧%، ٣,٥%، ٠,٣%)، وفي سنة (٢٠١٦) ارتفعت النسبة إلى (١%) هذه النسبة جاءت نتيجة ارتفاع في العائد المتحقق فضلاً عن ارتفاع في حقوق الملكية. إن الانخفاض الحاصل في مؤشر معدل العائد على حق الملكية يرجع إلى إنتهاج المصرف لسياسة متحفظة في مجال الائتمان واستثمارات المصرف.

ثالثاً- معدل العائد على الودائع:

يتضح من خلال هذا المؤشر هنالك تراجع على مدى سنوات البحث بنسبة مؤشر معدل العائد على الودائع، فقد بلغت نسبة المؤشر (٦,٤%) لسنة (٢٠١٢)، ثم انخفضت لسنة (٢٠١٣) لتبلغ نسبة (٥,٤%)، وتواصل الانخفاض ليصل إلى (٤,٧%) لسنة (٢٠١٤)، ومن ثم انخفض بصورة كبيرة لسنة (٢٠١٥) ليبلغ نسبة (٠,٨%) بسبب انخفاض العائد المتحقق ليبلغ (٠,٥) مليار دينار، وفي سنة (٢٠١٦) ارتفعت نسبة المؤشر لتصل الـ (٣%) نتيجة ارتفاع العائد المتحقق بمقدار (١,٦) مليار دينار.

إن انخفاض العائد المتحقق لمصرف التعاون الإسلامي للاستثمار يرجع إلى الأسباب الآتية:

١- التراجع الأمني والاقتصادي للسنوات من (٢٠١٤-٢٠١٦) والمتمثل في الحرب مع التنظيمات الارهابية والعجز في الموازنة العامة للدولة وتوقف الجانب الأساسي فيها الموازنة الاستثمارية وتأثيرها على مجمل التعاملات المصرفية.

٢- التغير الحاصل في أسعار صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي أثر على إيرادات فرع الميلاد العامل في إيران.

٣- توقف المعاملات الخارجية للمصرف بشكل شبه كامل من سنة (٢٠١٤) جراء الحصار المفروض على إيران.

٤- حرمان المصرف من شراء وبيع الدولار من مزاد العملة الذي يطرحه البنك المركزي يومياً.

٥- تجميد أرصدة المصرف في حساب البنك المركزي العراقي بالدولار والبالغة تقريباً (٣) ملايين دولار، بسبب الحصار المفروض على إيران.

الفرع الثالث– أثر مخاطر عدم الالتزام في ربحية مصرف التعاون الإسلامي:

أولاً– متغيرات البحث:

لغرض التوصل إلى أثر مخاطر عدم الالتزام في ربحية مصرف التعاون الإسلامي، تم اعتماد متغيرات البحث حسب الآتي:

١– **المتغير المستقل (X):** يتمثل بمخاطر عدم الالتزام، وتم استجلاء بيانات هذا المتغير من خلال نموذج قياس، وحسب المدة المبحوثة للسنوات من (٢٠١٢–٢٠١٦) فصلياً لعشرون مشاهدة.

٢– **المتغير التابع (Y):** تم اختيار المتغيرات التابعة لتمثل مؤشرات قياس ربحية مصرف التعاون الإسلامي وهي كالآتي:

أ– **المتغير التابع (Y1):** تم احتساب هذا المتغير من خلال قسمة معدل العائد على الموجودات.

ب– **المتغير التابع (Y2):** تم احتساب هذا المتغير من خلال قسمة معدل العائد على حق الملكية.

ت– **المتغير التابع (Y3):** تم احتساب هذا المتغير من خلال قسمة معدل العائد على إجمالي الودائع.

ثانياً– قياس وتحليل أثر مخاطر عدم الالتزام في ربحية مصرف التعاون الإسلامي:

تم قياس أثر مخاطر عدم الالتزام في ربحية مصرف التعاون الإسلامي للسنوات من (٢٠١٢–٢٠١٦)، ولغرض إجراء التحليل الإحصائي تم قياس المتغير المستقل والتابع فصلياً ليكون عدد المشاهدات (٤×٥=٢٠)، والتي تم استخراج نتائج التحليل من خلال برنامج (SPSS) في تقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، وقد تم التوصل إلى معنوية العلاقة بين المتغير المستقل (X) والمتغيرين التابعيين (Y1 , Y3)، وعدم معنوية بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Y2)، وقد تمثلت بيانات متغيرات البحث وفقاً للجدول الآتي:

جدول (٣): بيانات المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

التاريخ	متغير مستقل مخاطر عدم الالتزام (X)	متغير تابع معدل العائد على الموجودات (Y1)	متغير تابع معدل العائد على حق الملكية (Y2)	متغير تابع معدل العائد على الودائع (Y3)
2012F1	0.139	0.032	0.016	0.010
2012F2	0.139	0.028	0.021	0.011
2012F3	0.139	0.017	0.013	0.007
2012F4	0.139	0.037	0.021	0.012
2013F1	0.139	0.026	0.020	0.010
2013F2	0.318	0.017	0.011	0.006
2013F3	0.318	0.027	0.015	0.008
2013F4	0.318	0.017	0.011	0.006
2014F1	0478	0.021	0.024	0.009
2014F2	0478	0.009	0.010	0.004
2014F3	0478	0.006	0.010	0.003
2014F4	0478	-0.001	-0.001	0.000
2015F1	0.614	0.005	0.012	0.003
2015F2	0.614	0.005	0.009	0.003
2015F3	0.614	0.010	0.017	0.005
2015F4	0.733	-0.017	-0.043	-0.011
2016F1	0.733	0.009	0.022	0.005
2016F2	0.733	0.006	0.016	0.004
2016F3	0.733	0.010	0.028	0.007
2016F4	0.733	-0.014	-0.042	-0.009

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نموذج قياس مخاطر عدم الالتزام ونتائج تحليل مؤشرات ربحية مصرف التعاون الإسلامي.

من خلال بيانات جدول (٣) تم قياس وتحليل هذه البيانات وكانت كالآتي:

١- قياس وتحليل العلاقة بين مخاطر عدم الالتزام وبين معدل العائد على الموجودات:

لقد تم قياس وتحليل العلاقة بين مخاطر عدم الالتزام وبين معدل العائد على الموجودات من خلال الآتي:

أ- معامل الارتباط بين مخاطر عدم الالتزام وبين معدل العائد على الموجودات:

بلغت قيمة معامل الارتباط بين مخاطر عدم الالتزام ومعدل العائد على الموجودات (٠,٨٣)، وهي قيمة دالة حيث بلغت قيمة T المحسوبة (٦,٣٩) وهي أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) والبالغة (٢,٥٢)، وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطر عدم الالتزام لمصرف التعاون الاسلامي للاستثمار ومعدل العائد على الموجودات وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (١)

معامل الارتباط	T المحسوبة	الدلالة
٠,٨٣	٦,٣٩	دال

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (١، ١٨) = ٢,٥٢

ب- معامل الانحدار بين مخاطر عدم الالتزام وبين معدل العائد على الموجودات:

هناك تأثير لمخاطر عدم الالتزام في معدل العائد على الموجودات اذ بلغت F المحسوبة (٤٠,٧٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (١ ، ١٨) والبالغة (٨,٢٩)، وقيمة معامل بيتا سالبة وهذا يعني ان التأثير طردي اي أنه كلما انخفضت مخاطر عدم الالتزام انخفض معدل العائد على الموجودات، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٦٩) وهذا يعني ان مخاطر عدم الالتزام يمكنها تفسير (٦٨%) من التغيير في معدل العائد على الموحودات، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (-١٧,١٨) وهذا يعني انه كلما انخفضت مخاطر عدم الالتزام لمصرف التعاون الاسلامي للاستثمار بوحدة واحدة فان معدل العائد على الموجودات سوف ينخفض بمقدار (١٧%) وكما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (٢)

قيمة الثابت	معامل بيتا	F المحسوبة	معمل التحديد
٠,٧٠	١٧,١٨-	٤٠,٧٦	٠,٦٩

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجة حرية (١، ١٨) = ٨,٢٩

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

٢- العلاقة بين مخاطر عدم الالتزام وبين معدل العائد على حق الملكية:

لقد تم قياس وتحليل العلاقة بين مخاطر عدم الالتزام وبين معدل العائد على حق الملكية من خلال الآتي:

أ- معامل الارتباط بين مخاطر عدم الالتزام وبين معدل العائد على حق الملكية:

بلغت قيمة معامل الارتباط بين مخاطر عدم الالتزام ومعدل العائد على حق الملكية (٠,٢٣)، وهي قيمة غير دالة حيث بلغت قيمة T المحسوبة (١) وهي اقل من قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) والبالغة

(١,٧٢)، وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط بين مخاطر عدم الالتزام لمصرف التعاون الإسلامي للاستثمار ومعدل العائد على حق الملكية وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٣)

معامل الارتباط	T المحسوبة	الدلالة
٠,٢٣	١	غير دال

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١ ، ١٨) = ١,٧٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

ب- معامل الانحدار بين مخاطر عدم الالتزام وبين معدل العائد على حق الملكية:

من خلال قيمة F المحسوبة والبالغة (١) وهي اقل من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١,١٨) والبالغة (٤,٤١) وهذا يعني عدم وجود تأثير لمخاطر عدم الالتزام لمصرف التعاون الإسلامي للاستثمار في معدل العائد على حق الملكية وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٤)

قيمة الثابت	معامل بيتا	F المحسوبة	معمل التحديد
٠,٥٥	٦,٧٦-	١	٠,٠٥

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية (١، ١٨) = ٤,٤١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

٣- العلاقة بين مخاطر عدم الالتزام وبين معدل العائد على إجمالي الودائع:

لقد تم قياس وتحليل العلاقة بين مخاطر عدم الالتزام وبين معدل العائد على حق الملكية من خلال الآتي:

أ- معامل الارتباط بين مخاطر عدم الالتزام وبين معدل العائد على إجمالي الودائع:

بلغت قيمة معامل الارتباط بين مخاطر عدم الالتزام ومعدل العائد على اجمالي الودائع (٠,٧٤)، وهي قيمة دالة حيث بلغت قيمة T المحسوبة (٤,٦٣) وهي أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) والبالغة (٢,٥٢)، وهذا يعني ان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطر عدم الالتزام لمصرف التعاون الإسلامي للاستثمار ومعدل العائد على إجمالي الودائع وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٥)

معامل الارتباط	T المحسوبة	الدلالة
٠,٧٤	٤,٦٣	دال

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (١، ١٨) = ٢,٥٢

ب- معامل الانحدار بين مخاطر عدم الالتزام وبين معدل العائد على اجمالي الودائع:

هناك تأثير لمخاطر عدم الالتزام في معدل العائد على اجمالي الودائع اذ بلغت F المحسوبة (٢١,٥٠) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (١ ، ١٨) والبالغة (٨,٢٩)، وقيمة معامل بيتا سالبة وهذا يعني أن التأثير طردي أي كلما انخفضت مخاطر عدم الالتزام انخفض معدل العائد على الودائع، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٥٤) وهذا يعني ان مخاطر عدم الالتزام يمكنها تفسير (٥٤%) من التغيير في معدل العائد على إجمالي الودائع، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (-٤٧,٠٧) وهذا يعني أنه كلما انخفضت مخاطر عدم الالتزام لمصرف التعاون الاسلامي للاستثمار بوحدة واحدة فان معدل العائد على إجمالي الودائع سوف ينخفض بمقدار (٤٧%) وكما هو مبين في الجدول الاتي:

جدول (٥)

قيمة الثابت	معامل بيتا	F المحسوبة	معمل التحديد
٠,٧٢	٤٧,٠٧-	٢١,٥٠	٠,٥٤

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (١، ١٨) = ٨,٢٩
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

ثالثاً- اختبار فرضيات البحث:

لقد تم التوصل إلى معنوية العلاقة بين المتغير المستقل (X) والمتغيرين التابعيين (Y1 , Y3)، وعدم معنوية بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Y2)، وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (): تأثير مخاطر عدم الالتزام بمؤشرات ربحية مصرف التعاون الإسلامي

متغير مستقل	متغير تابع		
	معدل العائد على الموجودات (Y1)	معدل العائد على حق الملكية (Y2)	معدل العائد على الودائع (Y3)
مخاطر عدم الالتزام (X)	معنوية	غير معنوية	معنوية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج (SPSS).

يلخص الجدول أعلاه طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث والتي جاءت نتيجة محصلة تحليل بيانات عينة البحث مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار وكما يلي:

١-استطاع متغير مخاطر عدم الالتزام التأثير بقوة في متغير معدل العائد على الموجودات ومتغير معدل العائد على الودائع، وفي ظل هذه العلاقة يتضح أنه كلما انخفضت مخاطر عدم الالتزام كلما انخفض معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على الودائع.

٢-لم يكن هنالك تأثير لمخاطر عدم الالتزام ومعدل العائد على حق الملكية، ذلك يرجع إلى الخلل الواضح في الهيكل التمويلي للمصرف العينة، إذ يلاحظ هنالك زيادة في رأس مال المصرف بناء على طلب البنك المركزي العراقي بزيادة رؤوس أموال المصارف، في حين هذه الزيادة رفعت من معدلات حق الملكية، كان من المفترض أن تكون هذه الزيادة منطلق لزيادة الاستثمار والتمويل المصرفي بالشكل الذي يعظم العائد المصرفي ليرتقي ضمن

المعدلات المتعارف عليها، إلا أن إدارة المصرف وبالنظر للأوضاع التي يمر بها البلد انتهجت سياسة تحفظية في مجال منح التمويل والاستثمار المصرفي، وهذه السياسة انعكست سلباً على العوائد المتحققة للمصرف.

الاستنتاجات:

١-تتكون هيئة الرقابة الشرعية من ثلاث أعضاء، في حين ورد في قانون المصارف الإسلامية العراقي رقم (٤٣) لسنة (٢٠١٥)، المادة السابعة أولاً، تتألف هيئة الرقابة الشرعية من خمسة أعضاء يكون ثلاثة منهم في الأقل من ذوي الخبرة في الفقه الإسلامي وأصوله وأثنان منهم على الأقل من ذوي الخبرة والاختصاص في الأعمال المصرفية والقانونية والمالية وبموافقة البنك المركزي العراقي.

٢-لم تتوافر لدى هيئة الرقابة الشرعية للمصرف إجراءات وخطط للرقابة الشرعية، ممكن أن يتم وضعها لتكون منطلق لأعمال أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على العمليات المصرفية الإسلامية التي يمارسها المصرف.

٣- غياب الألية الملائمة لحساب مخاطر التشغيل ومخاطر السوق ضمن معادلة نسبة كفاية رأس المال للمصرف.

٤- غياب تطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بالمصارف الإسلامية والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٥- انخفاض نسب مؤشر العائد على الموجودات، وعدم استغلال موجودات المصرف بالشكل الأمثل لتحقيق العائد الملائم.

٦- أظهرت نتائج مؤشر العائد على حق الملكية انخفاضاً مستمراً على مدى سنوات البحث، مما يدل على أن المصرف لديه سياسة متحفظة في مجال التمويل والاستثمار.

٧- بينت نتائج مؤشر العائد على إجمالي الودائع انخفاضاً على مدى سنوات البحث، بسبب الانخفاض الحاصل في العائد المتحقق للمصرف وأيضاً الانخفاض المستمر في الودائع المصرفية للمصرف.

٨- هنالك تأثير لمخاطر عدم الالتزام في معدل العائد على الموجودات، تأثيراً طردياً اي أنه كلما انخفضت مخاطر عدم الالتزام انخفض معدل العائد على الموجودات، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٦٩) وهذا يعني ان مخاطر عدم الالتزام يمكنها تفسير (٦٨%) من التغيير في معدل العائد على الموجودات، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (-١٧,١٨) مما يعني انه كلما انخفضت مخاطر عدم الالتزام لمصرف التعاون الاسلامي للاستثمار بوحدة واحدة فان معدل العائد على الموجودات سوف ينخفض بمقدار (١٧%).

٩- عدم وجود تأثير لمخاطر عدم الالتزام لمصرف التعاون الإسلامي للاستثمار في معدل العائد على حق الملكية، يرجع ذلك إلى الخلل الواضح في الهيكل التمويلي للمصرف العينة، إذ يلاحظ هنالك زيادة في رأس مال المصرف بناء على طلب البنك المركزي العراقي بزيادة رؤوس أموال المصارف، في حين هذه الزيادة رفعت من

معدلات حق الملكية، كان من المفترض أن تكون هذه الزيادة منطلق لزيادة الاستثمار والتمويل المصرفي بالشكل الذي يعظم العائد المصرفي.

١٠-هنالك تأثير لمخاطر عدم الالتزام في معدل العائد على إجمالي الودائع تأثيراً طردياً، أي كلما انخفضت مخاطر عدم الالتزام انخفض معدل العائد على الودائع، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٥٤) وهذا يعني ان مخاطر عدم الالتزام يمكنها تفسير (٥٤%) من التغيير في معدل العائد على إجمالي الودائع، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (-٤٧,٠٧) مما يعني أنه كلما انخفضت مخاطر عدم الالتزام لمصرف التعاون الاسلامي للاستثمار بوحدة واحدة فان معدل العائد على إجمالي الودائع سوف ينخفض بمقدار (٤٧%).

التوصيات:

١-ضرورة أن تقوم الإدارة العليا لمصرف التعاون الإسلامي بتفعيل متطلبات قانون المصارف الإسلامية العراقي بخصوص زيادة عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ليصل إلى خمسة أعضاء.

٢-لتفعيل الجانب الرقابي لهيئة الرقابة الشرعية لابد من أن تضع إجراءات وخطط للرقابة الشرعية لتكون منطلق لتسيير أعمالها.

٣-تفعيل الأليات المناسبة لقياس مخاطر التشغيل ومخاطر السوق ضمن نسبة كفاية رأس المال للمصرف.

٤-تفعيل الإجراءات المناسبة وتهيئة البيئة الوظيفية الملائمة لغرض تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية.

٥-من الضروري لإدارة المصرف أن تعيد النظر بالنسب المتحقق من المؤشرات المالية لمتغيرات البحث والتي أظهرت نسب منخفضة جداً.

٦-على الإدارة العليا لمصرف التعاون الإسلامي للاستثمار أن تعمل على إيجاد المنافذ الملائمة لتعزيز العائد المصرفي من خلال جذب الايداعات المصرفية وتوجيه الاستثمارات نحو قنوات استثمارية تتلائم مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، والعمل على ضوء سياسة معتدلة توازن بين السيولة والربحية والأمان، بما يضمن المحافظة على دور تنافسي للمصرف مع المنافسين الآخرين.

المصادر:

أولاً- القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات والوثائق:

١- المعايير الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

٢- المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٣- قانون المصارف الإسلامية العراقي رقم (٤٣) لسنة (٢٠١٥)، الوقائع العراقية - العدد (٤٣٩٠) في ٢٠١٥/١٢/٧.

٤- التقارير السنوية لمصرف التعاون الإسلامي للسنوات من (٢٠١٢-٢٠١٦).

ثانياً- الكتب والدوريات والرسائل باللغة العربية:

١-ابو زيد: محمد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر – الرياض، ط/٢ ، ٢٠٠٩.

٢-أبو مؤنس: رائد نصري، مخاطر السمعة والالتزام بالشريعة في المصارف الإسلامية، مجلة علوم الشريعة والقانون، كلية الشريعة – الجامعة الاردنية، المجلد (٤٣ العدد ١ لسنة ٢٠١٦).

٣- البلتاجي: محمد، المصارف الإسلامية (النظرية – التطبيق – التحديات)، مكتبة الشروق الدولية – القاهرة، ط/١، ٢٠١٢.

٤- الشمري: صادق راشد، سياسات الإقراض وسبل تطويرها في المصارف العراقية الواقع – والأفاق المستقبلية، مطبعة العزة – بغداد، ط/١ ، ٢٠٠٦.

٥- العارضي: جليل كاظم مدلول، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر والتوزيع – الأردن، ط/١، ٢٠١٤.

٦- العامري: محمد علي، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر – الاردن، ط/١ ، ٢٠١٣.

٧- حماد: حمزة عبد الكريم محمد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار النقاش – القاهرة، ط/١، ٢٠٠٨.

٨- محمد: فضل عبد الكريم، تعثر سداد الديون في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة وادي النيل – كلية العلوم الإسلامية والعربية، ٢٠٠١.

٩- نافع: مدحت أنور، إدارة المخاطر النظرية والتطبيق، دار اجيال للنشر والتوزيع – القاهرة، ط/٢، ٢٠١٣.

١٠- قنطقجي: سامر مظهر، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر – سوريا، ط/١، ٢٠١٠.

ثالثاً- المصادر باللغة الإنكليزية: **English sources:**

1- Blumen, G. Allen: "Elementary Statistic a Step Stip Abruch" 3rd McGraw-Hill, Inc., New York, 1998.
2- Geoffrey, Hirt, and Stanley: Fundamental of investment Management H 4th. Ed Ir, win, Hom wood, Ill, 1993.
3- George H. Hempel, Donald G. Simonson: Bank Management – Text & Cases, Fourth Edition, U.S.A. 1999.
4- Gitman, Lawrence J: Principle of management Finance, 9th Edition copyright by Lawrence J. Gitman , USA , 2000.
5- Guiding Principles of Risk Management for Institutions, (Other Than Insurance Institutions), Item 150-152, Offering Only Islamic Financial Services, Islamic Financial Services Board, December 2005.
6- Gleason, James T: Risk The New Management Imperative in Finance Bloomberg press, Princeton, New Jersey, 2000.
7- Koch, W. Timothy: Bank management, Rinehart & Winston, Inc. avenue, Fifth Edition, 1988 p:82.
8- Meson, Robert D. & Douglas A. Lind & William G. Marshal: "Statistical techniques in Business and economics" 10th ed McGraw- Hill, Inc, New York, 1999.
9- Megginson, William: Corporate Finance Theory Reading, mass Adison wisely, 1997.
10- Seagull, F. Andraw: "Practical Bussiness Statistic" 5th Ed McGraw-Hill, Inc., New York, 2003.

11- Triola, F. Mario: "Essentials of statistics" 3rd ed Pearson education. Inc, USA, 2008.
12- The Orange Book: Management of Risk - Principles and Concepts, Published with the permission of HM Treasury on behalf of the Controller of Her Majesty's Stationery Office, Crown copyright, 2004.
13- -- Webester New Twenteth cwntury Dictionary, 2 second, 1999, USA.